أنماط التراكيب الإسنادية التي تبنى بالمعارف
_(نماذج قرآنية). السيرة الذاتية للكاتب

د. محمد دلوم

جامعة المسيلة بالجزائر

الأصل في الإخبار أن يكون بالمنكور عن المعروف، وكما أنّ الإخبار بالمعروف لا يفيد، كذلك الإخبار عن المنكور لا يفيد. ولذا كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة، ولكن الواقع اللغوي لا يجري دائما على ما يقتضيه لأصل، فقد يشترك المبتدأ والخبر في التعريف كما قد يشتركان في التنكير. وهذه الحالات التي تجري على غير الأصل لا شكّ أنّ هناك نظام يحكم بناءها. سنحاول في هذا المقال المتواضع التطرّق إلى التراكيب الإسنادية التي يخبر فيها عن المعرفة بالمعرفة، ثمّ نتجاوز ذلك للكشف عن العلاقات الإسنادية في توالي المعارف. وسنحاول قدر المستطاع أن تكون النماذج التركيبية المعتمدة في الدراسة قرآنية، وذلك لسببين اثنين: الأوّل أنّ التراكيب القرآنية هي أفضل ما نطق به اللسان العربي، وأنّ القرآن الكريم كما هو معجز في بلاغته ومختلف علومه معجز أيضا في نحوه. والثاني: أنّ النحو العربي ولد ونشأ في رحاب القرآن الكريم، ولولا القرآن ما كان للنحو وجود. والأشياء تكون في أبهى وأفضل حالاتها إذا كانت في موطنها الأصلي. وقبل تناول التراكيب اللغوية بالدراسة، نتطرّق في البداية إلى المعرفة، فنحدد تعريفها وأنواعها، وترتيب المعارف، لأنّ ذلك يساعدنا كثيرا في تحديد المعنى النحوي.

المعرفة

<u>تعريفها:</u> هي لغة مصدر عرف يعرف معرفة، وعرفانا، كقرأ يقرأ قراءة وقرآنا. أمّا في الاصطلاح اللغوي فقد حدّدت بتعريفات تتراوح بين التطابق أحيانا والتقارب أحيانا أخرى. فهي عند الزمخشري "ما دلّ على شيء بعينه"[1]. والمعنى نفسه نجده عند ابن الحاجب الذي عرّفها بقوله: "المعرفة ما وُضع لشيء بعينه"[2] ومن المتأخرين الذين عرفوها بما يطابق هذا التعريف، الغلاييني الذي عرّفها بقوله: "المعرفة اسم دلّ على معيّن"[3]. والتعريف نفسه نجده في معجم الشامل الذي جاء فيه أنّ "المعرفة اسم يدلّ على معنى معيّن، مثل عدنان، وحلب، وبردى وأنتم."[4] ويؤخذ على هذا التعريف أنّ من قال به لا يفرّق بين المعنى والذات، لأنّه ذكر أنّ المعرفة اسم يدلّ على معنى معيّن، وذكر أمثلة هي كلّها ذوات، فالمعروف عن الشيء المعنوي أنّه مجرّد لا يدرك بالحواس، وعدنان، ودمشق، وبردى وأنتم، كلّها من الذوات لأنّها تدرك بالحواس. أمّا الزمخشري فقد وظّف في تعريفه كلمة (شيء) التي تشمل المحسوس والمعنوي، وهي أنكر النكرات لأنّها تشمل الكلّ. ومن العلماء من أعرض عن التعريف واكتفى بذكر الأنواع، كابن السراج.[5] أمّا الثمانيني فيعرّفها بأسلوب تظهر فيه السمة الرياضية، وذلك من خلال توظيفه للفظ (واحد) الذي يقابل العدد اثنين، الذي يمثّل أدنى درجات التنكير، لأنّ النكرة ما دلّ على مسمّيين فصاعدا.[6] فقال: "ما خصّ الواحد من جنسه فهو معرفة."[7]

وما يلاحظ على التعاريف المتطابقة المشهورة أنّها تشترك في أهم شيء في تحديد المعرفة، وهو الدلالة على معيّن، والمعيّن الذي تدلّ عليه المعرفة نوعان:

1 ــ ما يتعيّن من الأسماء ويكتسب التعريف اعتمادا على الواقع: يكتسب الاسم التعريف من الواقع، إذا كان له في الواقع مسمّى واحد فقط. وربّما هذا ما يقصده الزمخشري بقوله: (ما دلّ على شيء بعينه)، والثمانيني بقوله: (ما خصّ

الواحد من جنسه). فلو كان مع زميلك قلم واحد فقط، وأردت أن تطلبه منه تقول له: (أعطني القلم)، بتعريف القلم، ولا يصحّ بتنكيره، لأنّ الواقع الذي جمعك به حين نطقت بالجملة، فيه قلم واحد فقط، هو الذي مع زميلك.

أمّا لو كان معه قلمان، وقلت له: (أعطني القلم) ــ بالتعريف ــ فإنّه قد يسألك: أيَّ قلم تريد؟ لوجود قلمين، لذا فالأصل في هذه الحالة أن تذكر القلم منكرا، فإذا أردت واحدا من القلمين، خصّصته بما يمتاز به عن غيره، سواء بالوصف أو الإضافة، كأن تقول على سبيل المثال: (هات القلم الأزرق)، أو: (هات قلم الرصاص)، أو أن تحدّده بالإشارة إليه، فتقول: (هات هذا القلم). وفي جميع هذه الحالات تذكر القلم معرّفا، لأنّه بهذا التحديد أو التخصيص صار اللفظ يدلّ على مسمى واحد فقط.

2 ــ ما يتعيّن من الأسماء ويكتسب التعريف استنادا إلى ذهن السامع: كما أنّه من معاني النكرة المنكور لدى السامع، كذلك من معاني المعرفة المعروف لدى السامع، فذهن السامع هو الأساس الذي يعتمد عليه في التعريف والتنكير. ومن المعارف التي يعتمد في تعريفها على ذهن السامع، المعرّف بـــأل العهدية، وهو معرفة لأنّ للسامع عهدا به. كأن يكون قد سبق ذكره، فيكون العهد هنا ذكريا ومثال ذلك كلمتا المصباح والزجاجة، في قوله تعالى: ﴿الله نور السمـــاوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنّها كوكب درّيّ ﴾[8]، فقد ذُكرت الكلمتان في الآية مرّتين، ذكرتا في المرّة الأولى نكرتين، لأنّه لا عهد للسامع بهما، أمّا في المرّة الثانية فذكرتا معرّفتين بأداة التعريف (أل) لأنّه قد صار للسامع بهما عهد ذكريّ. وقد يكون العهد حضوريا وذلك إذا كان مصحوب (أل) حاضرا أمام السامع أثناء الحديث، كقولك لمخاطبك: (ناولني الكتاب) إذا كان الكتاب أمامه. ومثاله في القرآن الكريم كلمة (اليوم) في

قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾[9]. وهو اليوم الذي نزلت فيه هذه الآية وقد كان ذلك في حجّة الوداع. فقد روي عن عمر رضي الله عنه أنّه قال: كان ذلك عشية عرفة في يوم جمعة.[10]

ما يتنكر من المعارف: إذا وجد للاسم المعرفة أكثر من مسمّى واحد في الواقع صار نكرة، لأنّ المعرفة ما دلّ على واحد فقط والنكرة ما دلّ على أكثر من واحد أي ما دلّ على اثنين فصاعدا. [11]

والاسم العلم معرفة في الأصل لأنّه يدلّ على واحد بعينه، فإن دلّ على أكثر من واحد صار نكرة. ومن الحالات التي يدل فيها على أكثر من واحد ما يلي:

1 ــ في التثنية والجمع: فزيد وعمر مثلا، إذا ثنّيا أو جمعا يتنكّران، لذا تدخل عليهما (أل) التعريفية، أو يضافان، إذا أريد تعريفهما. كقولك: الزيدان، والعمران. وكقولك: علا زيدنا يوم القنا رأس زيدكم. [12]

2 ــ بعد (لا) النافية للجنس: تختص (لا) النافية للجنس بالدخول على أسماء الأجناس، وأسماء الأجناس نكرات، لأنّها لا تدلّ على معيّن. فلو دخلت (لا) النافية للجنس على اسم علم لصار اسم علم جنس نكرة، كقولك: لا عنترة اليوم للعرب. فأنت لا تقصد عنترة بن شداد، لأنّه مات منذ مدّة طويلة، ولا يمكن أن يبعث من جديد، ولكنّك تقصد أيّ بطل عربيّ، يحمل شجاعة وقوّة، وعبقرية عنترة القتالية كي يعيد للعرب عزّهم. ومنه قولهم: لا أبا حسن لها. [13]

ما لا يتنكّر من المعارف: المعرفة التي لا يعتريها التنكير، هي التي لا يمكن أن تدل بأيّ حال من الأحوال على غير معيّن، كاسم الإشارة الذي يتعيّن مدلوله بالإشارة إليه، والمشار إليه ما دام محدّدا، ومعيّنا بالإشارة إليه، فهو معرفة، حتّى ولو كان مثنّى أو جمعا. ومن المعارف التي لا يعتريها التنكير، نجد كذلك الضمائر، فهي تدلّ على معيّن لأنّ مدلولها معهود به، سواء أكان العهد ذكريا، كما

هو الحال بالنسبة لضمائر الغائب، لأنّها تعود على ما سبق ذكره، أو كان العهد حضوريا، بالنسبة لضمائر المتكلّم والمخاطب، لحضور مدلولهما أثناء الخطاب.

ويبدو أنّ قراديا قابوتشان في حديثه عن التعريف الأصلي، والتعريف المكتسب كان يقصد بالتعريف الأصلي التعريف الملازم والمتأصّل في الاسم، بحيث لا يمكن للمعرّف تعريفا أصليا أن يعتريه تنكير. وذكر من أمثلة ذلك، الضمائر، وأسماء الإشارة. ويقصد بالتعريف المكتسب، التعريف العارض، كالذي تفيده الأداة (أل) أو الإضافة. [14]

ترتيب المعارف: لقد كان اهتمام النحاة ــ قديما وحديثا ــ بالمعارف أكثر من اهتمامهم بالنكرات. ولا أدلّ على ذلك من تناولهم لدرجات التعريف، وترتيبهم للمعارف، ابتداء من الأعرف إلى ما دونه. ولم تحض النكرات بمثل هذا الاهتمام والدراسة. وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على أهمّية هذا الموضوع في الدرس النحوي. أي انّه إذا تعدّدت المعارف في التركيب للغوي ــ وكثيرا ما يحدث هذا ــ فإنّ معرفة الأعرف تساعد في تحديد المعنى النحوي للتركيب اللغوي.

يحدّثنا ابن يعيش عن ترتيب المعارف وآراء النحاة فيه بقوله: "اعلم أنّ المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف، فهي تتفاوت في ذلك، فبعضها أعرف فكلّما كان الاسم أخصّ كان أعرف. وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قوم: أعرف المعارف المضمر، ثمّ الاسم العلم، ثمّ المبهم، ثمّ ما فيه الألف واللام. واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به. وليس كذلك العلم فإنّه يقع فيه الاشتراك، ويميّز بالصفة. وذهب آخرون إلى أنّ الاسم العلم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عرّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعد السيرافي. واحتجوا بأنّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع وإنّما تقع

الشركة عارضة، فلا أثر لها. قالوا: والمضمر يصلح لكلّ مذكور، فلا يخصّ شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع إليه ولذلك تدخل عليه (ربّ) من قولهم: (رُبّهُ رجلا). وذهب قوم إلى أنّ المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللاّم. وهو رأي أبي بكر السرّاج. واحتجّ بانّ اسم الإشارة يتعرّف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير."[15]

ثمّ يعلّق على هذه الآراء، مبتدئا بآخرها، وهو رأي ابن السرّاج الذي يرى أنّ المبهم أعرف المعارف، فيقول فيه: "وهو ضعيف لأنّ التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلّم، وذكره يرجع إلى معرفة المتكلّم، وأمّا المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلّم. والمذهب الأوّل وعليه الأكثر وهو مذهب سيبويه.. . وأمّا قولهم: إنّه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة. فنقول: لا نسلّم أنّه يكون نكرة، لأنّا نعلم قطعا من عني بالضمير. وأمّا دخول (رُبّ) عليه في (رّبّهُ) فهو شاذّ مع أنّه يفسّر ما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة. والأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة، لأنّ الأعلام توصف ولا يوصف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات. وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها. والصفة لا تكون أخصّ من الموصوف، وجواز الوصف بالاسم ووصفه مؤذّن بوهن تعريفه وضعفه. ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيد الطويل) فالطويل أعمّ من زيد وحده، لأنّ الطويل كثير، وزيد أخصّ من الطويل. وأسماء الإشارة أعرف ممّا فيه الألف واللاّم لما ذكرناه. فالألف واللاّم أبهم المعارف وأقربها إلى النكرات، ولذلك نعتت بالنكرة كقولك: (إنّي لأمرّ بالرجل غيرك فينفعني، وبالرجل مثلك فيعطيني)لأنّك لا تقصد رجلا بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾. جعل (غيرا) نعتا

لـــ(الذين)، وهي من مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيئا بعينه. ويدلّ على ذلك أنّ من المعرّف بالألف واللام ما يستوي في معناه مع ما فيه الألف واللاّم وما لا لام فيه، نحو: شربت ماء والماء. وأكلت خبزا والخبز. ولذلك امتنع أن ينعت ما فيه اللف واللاّم بالمبهم."[16]

يريد بقوله: (شربت ماءً والماءَ)، أي: (شربت ماءً)، و(شربت الماءَ) بمعنى واحد. وكذلك بالنسبة لـــ(أكلت خبزا والخبز).

ولا شكّ أنّ الرأي الأوّل، والذي ينسب إلى سيبويه، هو أهم هذه الآراء لأنّ عليه جمهور النحاة. يتصدّر ترتيب المعارف فيه الضمير، فالعلم، فالمبهم، ويختم بما فيه الألف واللاّم. ويقصد بالمبهم اسم الإشارة، يفهم ذلك من كلام ابن عصفور حيث قال: "وأعرف المعارف المضمر، ثمّ العلم، ثمّ المشار إليه، ثمّ ما عرّف بالألف واللاّم، ثمّ ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. هذا مذهب سيبويه رحمه الله."[17] وعليه كثير من النحاة قديما وحديثا، تجده ــ على سبيل المثال ــ عند الأنباري في الأسرار[18]، وابن هشام في شرح قطر الندى[19]، والإمام يحيى بن حمزة العلوي في الطراز[20]، وعبّاس حسن في النحو الوافي، الذي أضاف اسم الجلالة على رأس القائمة، وأضاف النكرة المقصودة بالنداء وجعلها مع اسم الإشارة في درجة واحدة، كما أضاف الاسم الموصول وجعله في درجة واحدة مع المعرّف بأل. فاجتمع له من المعارف سبعة أنواع، فإذا أضفنا لها المضاف إلى معرفة، الذي تختلف درجة تعريفه باختلاف المضاف، يكون عدد المعارف ثمانية.[21]

والعدد نفسه نجده عند السيوطي الذي ذكر أنّ "المعارف سبعة أنواع: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرّف بالألف واللاّم وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرّفة بقصد النداء. وزاد قوم

أمثلة التأكيد: أجمعون، وأجمع، وجمعاء، وجمع. وقالوا إنّها صيّغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف. "[22]

وهذا الرأي الذي يقدّم الاسم العلم على اسم الإشارة، على الرغم من كونه رأي الجمهور، ومع ذلك فيه نظر. لأنّ الإشارة تحدّد المشار إليه، فلا يشاركه أحد، أمّا الاسم العلم فقد يقع على أكثر من واحد. وفي الحديث: (اللّهمّ أعزّ الإسلام بأحد العمرين). لذلك نجد من النحاة من يجعل اسم الإشارة أعرف المعارف، كما نجد في الرأي الثالث الذي نسبه ابن يعيش إلى ابن السرّاج. الذي أعطى ــ في اعتقادنا ــ اسم الإشارة أكثر من حقّه، حينما جعله يتصدّر المعارف. "أمّا الفرّاء فالمشار عنده أعرف من العلم. يستدلّ بأنّ المشار يعرف بالقلب والعين، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصّة، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة. وأيضا أنّه إذا اجتمع المشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم، فتقول: (هذا زيد)، ولا تقول: (زيد هذا). "[23] وهذا التعليل الأخير هو الذي يجب أن نقف عنده ونعطيه حقّه من التأمّل، لأنّه ــ في رأينا ــ تعليل نحوي. لأنّه إذا صحّ قولك: (هذا زيد)، أو قالته العرب، ولم يصح قولك: (زيد هذا)، أو لم تقله العرب، فهذا معناه بلغة النحو ومنطقه، أنّك تخبر عن اسم الإشارة بالعلم، ولا يكون العكس، أي لا تخبر عن العلم باسم الإشارة. وإذا كانت القاعدة تقول: إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف فالأعرف هو المبتدأ. فإنّ هذا ينتهي بنا إلى أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم. ونشير هنا إلى أنّ الاحتكام إلى ما درج على ألسنة العرب، هو الذي يكون في مثل هذه المواضيع.

ولدراسة هذه الآراء ينبغي التركيز على مصطلحين اثنين لتحديد مدلولهما، هما (المبهم)، و(المعرّف بـــ(ال). بالنسبة للمبهم: يراد به في تلك الآراء المذكورة اسم الإشارة. والحقيقة أنّ المعارف المبهمة ثلاثة أنواع: اسم الإشارة والاسم الموصول

واسم الشرط، أعرفها اسم الإشارة، وأقلّها تعريفا الاسم الموصول، وهما الأكثر أهمّية في موضوعنا لأنّ كلاّ منهما يرد في الجملة الاسمية مسندا ويأتي مسندا إليه أمّا اسم الشرط فهو إذا كان طرفا في الجملة الاسمية فهو دائما مسند إليه (مبتدأ) ولا يأتي خبرا أبدا.

أمّا بالنسبة للمعرّف بـــ(أل) فهو أيضا أنواع، يتنوّع بتنوّع (أل) المتّصلة به وتختلف درجة تعريفه باختلافها. فمصجوب (أل) العهدية أعرف من مصحوب (أل) الموصولية التي تختص بالدخول على المشتقات، كالخالق، والرزّاق والسميع. أي: الذي يخلق، والذي يرزق، والذي يسمع. ويأتي مصحوب (أل) الجنسية في المرتبة الأخيرة، ومنهم من يعتبره نكرة، أو يعامله معاملة النكرة ويرى بجواز إعراب الجملة بعده حالا مراعاة للشكل، أو صفة مراعاة للمضمون. وربّما هذا ما جعل ابن الحاجب يعتبر ذي اللام في رتبة واحدة مع الاسم الموصول في ضعف التعريف، ويرى أنّ ضعف التعريف هذا جعله أحيانا يعامل معاملة النكرة واستشهد بكلمة (الذئب) في قوله تعالى: ﴿قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنّا إذا لّخسرون ﴾[24]، وذكر أنّها نكرة لأنّها لا تدلّ على ذئب معيّن. [25]

ونحن إذا أخذنا بعين الاعتبار كلّ هذه الآراء، وحاولنا التوفيق بينها، فإننا نحصل على الترتيب التالي: الضمير، فاسم الإشارة، فالعلم، فالمعرّف بـــ(أل) فالاسم الموصول.

أحقّية الضمير في تصدّر قائمة المعارف واضحة، فهو أعرف المعارف لأنّه لا يوصف ولا يوصف به، كما أنّه يخبر عنه ولا يخبر به، أي أنّه في الجملة اسمية يأتي دائما مبتدأ، ولا يأتي خبرا أبدا. أمّا اسم الإشارة فكونه يوصف بغيره، جعله يأتي في المرتبة الثانية بعد المضمر، ومن مواطن وصفه قوله تعال: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾[26]، يجوز في لفظ الكتاب أن يعرب خبرا للمبتدأ (ذلك)

أو صفة له،[27] وتكون جملة: (لا ريب فيه) خبرا أوّلَ، وجملة (هدى للمتقين) خبرا ثانيا.

وفي الترتيب المنسوب إلى الكوفيين وأبي سعد السيرافي، نجد العلم أعرف المعارف، والذي حملهم على هذا هو مراعاتهم لأصل الوضع، فالعلم وُضع في الأصل ليدلّ على مسمّى معيّن، ولكننا في الواقع نجد جلّ الأعلام لها أكثر من مسمّى، لذلك توصف، وتبدل ويبدل منها، تصف العلم فتقول: (جاء زيد الطويل) وتجعله مبدلا منه فتقول: (روى أنس بن مالك...)، فابن مالك بدل من أنس. وتجعله بدلا فتقول على سبيل المثال في تعريف المتنبّي: (هو أبو الطيب أحمد المتنبّي)، فأحمد بدل من أبي الطيّب، وهكذا. ونحن إذا راعينا الواقع ــ وهو أمر حتمي، لأنّه لا يمكن عزل اللغة عن الواقع ــ فإننا نجد العلم في المرتبة الثالثة بعد المضمر واسم الإشارة. وهذه المعارف الثلاثة تعريفها أصلي غير مكتسب ويجعلها قراديا قابوتشان في الطبقة الأولى من المعارف.[28] ويأتي مصحوب (أل) التعريفيّة في المرتبة الرابعة، أمّا المرتبة الخامسة والأخيرة فهي من نصيب الاسم الموصول، ودليل تأخّره عن كل المعارف، أنّها جميعها توصف به، ولا يوصف بأيّ منها، كما يخبر به عن كل المعارف، ولا يخبر عنه بمعرفة.

ومما يدل على ضعف التعريف في الاسم الموصول، أنّك تجده أحيانا يعامل معاملة النكرة. كأن يوصف بالنكرة، كما في قوله تعالى: ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾[29]. حيث وُصف الاسم الموصول (الذين)بـــ(غير)، وهي من النكرات التي لا تعرّف، حتّى لو أضيفت إلى معرفة، كما هو الحال في الآية، والذي جعلها نكرة لا تعرّف، أنّها لا تدلّ أبدا على واحد معيّن، فدلالتها تستقطب داما أكثر من واحد.

وقد توصف به النكرة، كما في الحديث الذي رواه جابر بن عبد الله ــ رضي الله عنهما ــ عن النبيّ ــ صلى الله عليه وسلّم قال: ((من قال حين يسمع النداء: اللهمّ ربّ هذه الدعوة التامّة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته، حلّت له شفاعتي يوم القيامة))[30]. الشاهد هو قوله: (وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته)، حيث جعل الموصول (الذي) صفة للمقام المحمود، والذي سوّغ هذا أنّ لفظ (مقاما) لمّا وُصف بلفظ محمود، أصبح نكرة غير محضة، أي قريبة من المعرفة. والاسم الموصول أضعف المعارف تعريفا فحدث تقارب بينهما إلى درجة تسمح بمعاملتهما معاملة واحدة.

وإذا تأمّلت قوله تعالى: ﴿إنّ أوّل بيت وُضع للناس للّذي ببكّة ﴾[31]، تأكّدت من ضعف التعريف في الاسم الموصول، لأنّ في الآية إخبار عن النكرة (أوّل) بالاسم الموصول (الذي)، ومسوّغ الإخبار هنا أنّ النكرة خصصت مرّتين، مرّة بالإضافة بأن أُضيفت إلى لفظ بيت، ومرّة بالوصف، بأن وُصفت بجملة (وُضع للناس) فاقتربت كثيرا من المعرفة، بل صارت معرفة، لأنّ مدلول لفظ (أوّل بيت وضع للناس) يدلّ على شيء واحد، هو البيت الحرام. فالذي حدث هنا أنّ شدّة اقتراب النكرة من المعرفة بفضل التخصيص المزدوج ــ مرة بالإضافة وأخرى بالوصف ــ جعلها في حكم المعرفة، وأنّ ضعف التعريف في الاسم الموصول، سمح بمعاملته معاملة النكرة.

ونشير هنا إلى أنّ هذا التركيب النحوي الذي جاءت عليه هذه الآية، يمثّل نوعا من الإعجاز النحوي للقرآن الكريم، فهو في شكله إخبار عن النكرة بالمعرفة، وفي مضمونه إخبار عن معرفة بما دونه تعريفا.

وهذا التركيب الخارج في شكله عمّا تقتضيه القاعدة النحوية، حمل بعض النحاة على التقدير لفك الإشكال، فقالوا بوجود حذف في الآية، وأنّ التقدير: (لهو الذي

ببكة)، ليصبح الخبر جملة اسمية مكوّنة من الضمير (هو)الواقع في محل رفع مبتدأ، وخبره الاسم الموصول (الذي). وما دامت الجمل نكرات، وهي أنكر من النكرة المفردة، لأنّها يخبر بها فقط، فقد حُلّ الإشكال.[32] والحقيقة أنّ فتح باب التأويل واسعا، هو توسعة لباب الخلاف وتعقيد للنحو، وأنّ الاحتكام إلى ظاهر اللفظ ــ إذا أمكن الحال ــ أولى من اللجوء إلى التأويل.

ونشير في الأخير إلى أنّ عدم إدراج لفظ الجلالة ضمن المعارف، فلأنّه من أعرفها[33]، وله خصوصيته، ليس كمثله شيء، سبحانه وتعالى عن كلّ شبه أو شبيه.

التراكيب الإسنادية التي تبنى بالمعارف: التراكيب الاسمية التي تبنى بالمعارف هي الجمل الاسمية بنوعيها، أي الجمل الاسمية البسيطة، التي تكوّن من مسند ومسند إليه معرفتين. والجملة الاسمية المركّبة التي يكون المسند فيها جملة اسمية أي التي يخبر فيها عن معرفة بجملة اسمية، مثل: (الكذب عواقبه وخيمة). هذا التركيب الاسمي يتكوّن من ثلاثة أسماء، وتعدّد الاسناد فيه مرّتين، لأنّه جملة كبرى تضمّنت جملة صغرى، وهي: (عواقبه وخيمة)، وكل جملة هي تركيب اسنادي يتكوّن من مسند ومسند إليه. وإن شئت فصلت بين المضاف والمضاف إليه في المعرّف بالإضافة (عواقبه)، فاجتمع لك من الأسماء أربعة، تربطهم علاقتي إسناد وعلاقة إضافة.

الجملة الاسمية البسيطة: والأصل في الإخبار أن يكون بالمنكور عن المعروف، أي أن يكون المسند إليه معرفة، وحقّه أن يأتي أوّلا، والمسند نكرة وحقّه التأخير. ويمثّل هذا النمط التركيبي النموذج المثالي للجملة الاسمية مثل: (العلم نور) و(الجهل ظلام).

فإن اشتركا في التنكير، حُمل الأقل تنكيرا على المعرفة، فقام بوظيفة المسند إليه، وشغلت النكرة الضاربة في التنكير، أو الأكثر تنكيرا منصب المسند. ويظهر ذلك واضحا فيما يعرف بمسوّغات الابتداء بالنكرة، التي تعمل جميعها على التقليل من درجة تنكير النكرة المرفوعة على الابتداء. وقد أنهاها بعضهم إلى نيّف وثلاثين مسوّغا، ترجع كلّها إلى التخصيص أو التعميم. [34]

أمّا إن اشتركا في التعريف فالأعرف هو المسند إليه المرفوع على الابتداء والأقلّ تعريفا هو المسند المرفوع على الخبرية، فإن تعذّرت معرفة الأعرف، كان الأوّل مبتدأ والثاني خبرا. ويمكن حصر كلّ أنماط التراكيب الاسمية الإسنادية البسيطة ــ أو ما يعرف بالجمل الاسمية البسيطة ــ في الشكل الموالي:

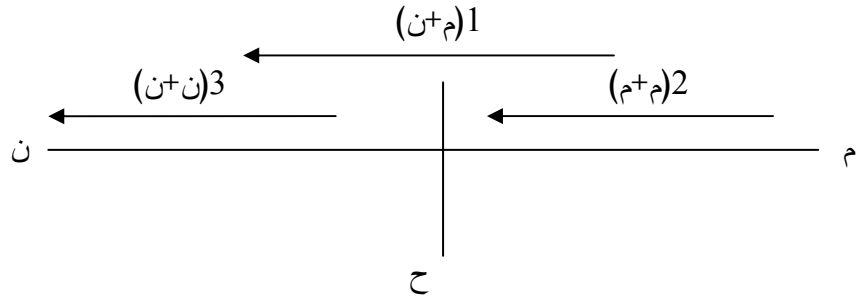

نرمز للمعرفة بـــ(م)، وللنكرة بـــ(ن). العمود (ح) يقطع المستقيم (م ن) في نقطة حيادية، تفصل بين المعارف والنكرات. (م ح) يمثل قسم المعارف، وترتب المعارف من الأعرف إلى الأقل تعريفا، من (م) إلى (ح)، أي كلّما اقترب الاسم من (م) كان أكثر تعريفا، وكلّما اقترب من (ح) كان أقل تعريفا. كما يكمن ترتيب النكرات على امتداد (ح ن)، بحيث كلّما اقترب الاسم من (ن) ازدادت نسبة تنكيره وكلّما اقترب من (ح) قلّت نسبة تنكيره.

النمط الأوّل وهو (م+ن) يرمز به للنموذج المثالي للجملة الاسمية البسيطة ويتكوّن من مبتدأ معرفة وخبر نكرة،. ويدلّ السهم الذي ينطلق من جهة المعارف إلى جهة النكرات، على أنّ الأصل في هذا النمط أنّه يتكوّن من مبتدأ معرفة مذكور أوّلا، وخبر نكرة مذكور ثانيا، مثل: العلم نور.

والنمط الثاني (م+م) يرمز به للجملة الاسمية البسيطة التي يشترك طرفا الإسناد فيها في التعريف، ويشير السهم الذي يمتد من (م) إلى (ح) أي من الأعرف إلى الأقل تعريفا، على ضرورة أن يكون المبتدأ أعرف من الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿قالوا أءِنّك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد منّ الله علينا إنّه من يتّق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[35]. وقد اشتملت الآية الكريمة على ثلاث جمل من هذا النمط، الأولى هي: (أنت يوسف)، والثانية: (أنا يوسف)، والثالثة: (هذا أخي). وفي الجمل الثلاث المبتدأ أعرف من الخبر، في الأولى والثانية المبتدأ ضمير والخبر اسم علم، وفي الثالثة المبتدأ اسم إشارة والخبر معرّف بالإضافة. وقد رأينا في ترتيب المعارف أنّ المجموعة الأولى التي تضمّ أعرف المعارف تضمّ الضمائر وأسماء الإشارة، ثمّ تأتي بقية المعارف في المرتبة الثانية أو الثالثة.

والنمط الثالث (ن + ن) يرمز به للجملة الاسمية البسيطة التي يشترك طرفا الإسناد فيها في التنكير، ويدل السهم لذي ينطلق من (ح) إلى (ن)، أي من الأقل إلى الأكثر تنكيرا على ضرورة أن يكون المبتدأ أقل تنكيرا من الخبر، كأن يكون المبتدأ مخصصا بوصف، كما في قولك: (سوداء ولود خير من حسناء عقيم)، أو بإضافة كما في قولك: (كلّ أخ محبوب). ومن أمثال العرب: (كلُّ ذاتِ صدارٍ خالةٌ).

لاشك أنّ النمط الذي يهمّنا، والذي نحن بصدد دراسته هو النمط الثاني الذي يتكوّن من مبتدأ وخبر معرفتين. والشيء الثابت في هذا النوع من الجمل أنّ المسند

إليه أعرف من المسند، لذا سنبدأ في تناولنا لموضوع الإخبار عن المعارف بالإخبار عن أعرفها، ثمّ إلى ما دونه تعريفا وهكذا. ولكي تكون الأمور واضحة نستعرض المعارف مرتبة في جدول من الأكثر إلى الأقل تعريفا، لتسهل علينا معرفة إذا ما كان الإخبار عن المعرفة قد تمّ بما دونه تعريفا، أو بما يساويه أو يفوقه. كما يتسنّى لنا أيضا ضبط أنماط التراكيب الاسمية الممكنة.

جدول ترتيب المعارف:

الاسم	الضمير	اسم الاشارة	العلم	المعرف بـــ(ال)	الموصول
الرتبة	1	2	3	4	5

الإخبار عن الضمير: وما دام الضمير هو أعرف المعارف، فهو دائما مسندا إليه، أي يخبر عنه ولا يخبر به. ففي جملة: (أنا يوسف)أخبر عن الضمير بالعلم. وفي قوله تعالى: ﴿ هو الرحمن الرحيم﴾[36] أخبر عنه بالمعرّف بـــ(أل). وفي قوله: ﴿وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم﴾[37]، أخبر عنه بالاسم الموصول.

ومن أمثلة الإخبار عن المعرّف بالإضافة الذي اكتسب التعريف من الضمير قول الشاعر:

بنونا بنوا أبنائنا، وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد[38].

الشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا). تركيب إسنادي مكوّن من معرفين بالإضافة، اكتسبا التعريف من الضمير، لأنّ كلاهما تركيب إضافي مختوم بضمير والفرق ربينهما أنّ لفظ (بنو أبنائنا) تركيب إضافي مزدوج، يتكوّن من مضاف إلى مضاف إلى مضاف إليه. ولفظ (بنونا) يتكوّن من مضاف ومضاف إليه.

ولمعرفة الأعرف منهما نطبّق مبدأ الخصوص والعموم، الذي يقتضي أن يكون الأخص أعرف، والأعم أقل تعريفا. لفظ (بنونا) يعني الأبناء، ولفظ (بنو أبنائنا) يعني الأحفاد. والأبناء أعم من الأحفاد، والأحفاد أخص من الأبناء. لأنّ كل حفيد

ابن، وليس كل ابن حفيد، تقول الأحفاد أبناء، ولا تقول الأبناء أحفاد. لذا يعرب لفظ (بنونا) خبرا على الرغم من تقدّمه، لأنّه أقل تعريفا، و(بنو أبنائنا) مبتدأ على الرغم من تأخّره، لأنّه الأعرف.

ولو تأمّلنا اللفظين من الناحية الشكلية لوجدنا أنّ لفظ (بنو أبنائنا) قد تكرّرت فيه الإضافة، والإضافة تفيد التخصيص، وهذا يعني أنّه خصص مرّتين، فهو أعرف من لفظ (بنونا) الذي لم تتكرر فيه الإضافة، ودخله التخصيص مرّة واحدة.

الإخبار عن اسم الإشارة: في قوله تعالى: ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون ﴾[39]، أخبر عن اسم الإشارة (ذلك) بالعلم (عيسى). ومنه قوله تعالى: ﴿ وتلك عاد﴾. [40] وفي قوله تعالى: ﴿ ذلك اليوم الذي كانوا يوعدون ﴾[41] أُخبر عن اسم الإشارة بالمعرّف بـــ(أل) (اليوم). وفي قوله تعالى: ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾[42]، أخبر عنه بالموصول. ومنه قوله تعالى: ﴿ هذا الذي رزقنا من قبل ﴾[43].

وفي قوله تعالى على لسان يوسف: ﴿ أنا يوسف وهذا﴾ أخبر عن اسم الإشارة (هذا) بالمعرّف بالإضافة (أخي). ويرى البعض أنّ المعرّف بالإضافة في رتبة المضاف إليه، بينما يرى آخرون أنّه دونه تعريفا، وهو الراجح عندنا. لأنّ لفظ (أخي) إذا تأمّلناه وجدناه يتكوّن من النكرة (أخ) مضافة إلى أعرف المعارف وهي الضمير ياء المتكلّم. ودرجة تعريف لفظ (أخي) المعرّف بالإضافة تخضع لعدد مسمّيات لفظ(أخ)أي: عدد الإخوة، فإذا كان عدد الإخوة أربعة مثلا فلفظ (أخي) معرفة بنسبة واحد على أربعة(1/4)، لأنّه يسقط على أربعة أشخاص. وكلّما زاد عدد مسمّيات المعرفة قلّت درجة التعريف.

وفي قوله تعالى: ﴿ ألر تلك آيات الكتاب الحكيم﴾[44]، النكرة (آيات) أضيفت إلى المعرفة (الكتاب)، فاكتسبت منها التعريف، وتعريف المضاف يكون دون تعريف

المضاف إليه ــ كما ذكرنا ــ والمضاف إليه (الكتاب)، معرّف بـــ(أل)، أي أنّه ليس من أعرف المعارف، كما أنّ هناك قرينة لفظية تدلّ على ضعف تعريفه، وهي الصفة، لأنّه موصوف بلفظ(الحكيم). والصفة إيذان بضعف تعريف الموصوف لأنّ المعرفة كلّما قلّت نسبة تعريفه كان أحوج إلى الصفة، وتقلّ حاجته إليها بارتفاع نسبة تعريفه. لذلك استدلّوا على قوّة تعريف الضمير بكونه لا يوصف. نستخلص من كلّ هذا أنّ مدلول التركيب الاسمي: (آيات الكتاب الحكيم)نسبة تعريفه ضعيفة، وهو ما سوّغ الإخبار به عن اسم الإشارة.

الإخبار عن العلم: في قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾[45]، أُخبر عن العلم بالمضاف إلى المعرّف بـــ(أل). وقد يسأل سائل فيقول: لو قيل: (رسول الله محمد)، أفلا يكون هذا كلاما؟ والجواب أنّ هذا يكون كلاما إذا وُجّه لمن علم بوجود رسول لله، ولا يعلم من هو. أمّا قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾، فهو من القرآن المدني الذي نزل ببيئة يعرف كلّ أفرادها محمدا ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولكن فيهم من أنكر أنّه رسول الله، وهم المنافقون، فالإخبار هنا قد حدث عن الأعرف بما دونه تعريفا. وقد بسط القول في مثل هذا الموضوع الجرجاني في دلائل الإعجاز وهو يفرّق بين (المنطلق زيد)، و(زيد المنطلق)، فقال ما نصّه: "إذا قلت: زيد المنطلق، فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلاّ أنّه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيد المنطلق، أزلت عنه الشكّ وجعلته يقطع بأنّه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدّمت ((المنطلق))، فقلت: المنطلق زيد. بل يكون المعنى حينئذ على أنّك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: المنطلق زيد. أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد. "[46]

وإذا تأمّلنا كلام الجرجاني وجدنا المعرّف بـــ(أل) (المنطلق) تأخّر في (زيد المنطلق) لضعف تعريفه، وتقدّم في (المنطلق زيد) لقوّة تعريفه. فالانطلاق معرّف في الحالتين لأنّ للسامع به علم، فقال في الحالة الأولى أنّ الانطلاق قد كان في الماضي، وأنّ السامع قد بلغه علم به. أمّا في الحالة الثانية فالانطلاق يحدث في الحاضر، على مرأى من السامع، فالسامع في هذه الحالة لم يبلغه خبر الانطلاق بل يرآه بعينيه، ومعرفة الإنسان لما يرى أقوى وأصدق من معرفته لما يسمع.

الإخبار عن المعرّف بأل: في ترتيب المعارف المثبّت في الجدول، نجد المعرّف بـــ(أل) أعرف من الموصول فقط، وهذا يعني أنّ القياس يقتضي أن نخبر عن المعرّف بـــ(أل) بالموصول فقط. لكن الأمور لا تجري دائما على الأصل الذي يقتضيه القياس، وإن كان ذلك موجودا وبكثرة. وسنتناول التراكيب الخارجة عن الأصل في حينها. ومن الإخبار عن مصحوب (أل) بالموصول قوله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربّهم يتوكّلون﴾[47]. إنّما: كافّة ومكفوفة لا عمل لها، والمؤمنون: مبتدأ، والذين: خبر. ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ إنّما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتّى يستأذنوه﴾[48]. ومنه في حديث الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ قوله: ((الكيّس من دان نفسه))، وقوله: ((المسلم من سلم الناس من لسانه ويده))،

الإخبار عن الاسم الموصول: إنّ كون الاسم الموصول أضعف المعارف تعريفا، هذا يقتضي قياسا ألاّ يخبر عنه بمعرفة، فإذا أردنا الإخبار عنه، أخبرنا عنه بنكرة، أو جملة أو شبه جملة. وهذا هو الشائع والموجود بكثرة في كلام العرب. ففي قولك: (ما عند الله باقٍ، وما عند الناس ينفد)، أخبرت في الجملة الأولى عن الموصول بنكرة، وفي الثانية بجملة فعلية، وفي قوله تعالى: ﴿والذين

كفروا أعمالهم كسراب بِقيعةٍ﴾[49]، إخبار عن الموصول بجملة اسمية. وقد يأتي الخبر جملة إنشائية، قال تعالى: ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون﴾[50] أخبر تعالى عن الموصول في هذه الآية بثلاثة أساليب، الأول أمر، والثاني نهي وهما من الأساليب الإنشائية، والثالث أسلوب خبري وهو الجملة الاسمية: (أولئك هم الفاسقون).

وكما ذكرنا آنفا: من أنّ الأمور لا تجري دائما على ما يقتضيه الأصل، وهذا الخروج عن الأصل لم يترك في العربية هملا أو كيفما اتّفق، بل يكون دائما في إطار القانون العام للإخبار، وهو الإخبار عن الأعرف بما دونه تعريفا، فإن بدا لك الأمر على خلاف هذا، فاعلم أنّما هو شكلي، وأنّ المرفوع على الابتداء أعرف من الخبر مهما كان نوع كلّ منهما. ولبيان هذا تأمّل قوله تعالى: ﴿ ألــر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربّك الحقّ ولكنّ أكثر الناس لا يؤمنون ﴾[51]. الشاهد في الآية قوله: ﴿الذي أنزل إليك من ربّك الحقّ ﴾، حيث أخبر عن الاسم الموصول (الذي) بذي اللاّم (الحق)، فحسب الترتيب الذي في الجدول قد أخبر عن معرفة بما هو أعرف منه. لكن لو دقّقنا النظر في الاسم الموصول لوجدناه أعرف من ذي اللام (الحق)، لأنّه يدلّ على معيّن وهو القرآن الكريم. والثابت في لفظ الحقّ أنّ (أل) المتصلة به ليست عهدية، لانعدام ذكره فيما سبق، وليست موصولية لأنّ الموصولية تتصل بالمشتقّات، بقي أن تكون جنسية، والجنسية لا تفيد تعريف مصحوبها، لأنّ تعريفها شكلي، وقد جيء بها هنا لإفادة التخصيص والتوكيد، أي تؤكد الخبر للمبتدأ، وتجعله خاصا به لا يشاركه فيه غيره. وقد أشار الجرجاني إلى هذا في حديثه عن (زيد المنطلق)، وذكر أنّ الإخبار يكون بالمنكور لمن لا علم له بالخبر، وبالمعروف لمن سبق علمه بالخبر، فيلقى إليه على سبيل التأكيد. والكلام

في الآية موجّه إلى الرسول ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ ولا شكّ أنّه يعلم أنّ القرآن حق.

وبعض المفسّرين قال في تفسير هذه الجملة: أي: (هو الحق)[52]، فقدّر ضميرا ليتحصّل على جملة، وما دامت الجمل نكرات أو في حكم النكرات، فهي في محل رفع خبر، وبعضهم فسّر (الحق) بجملة فقال: (لا شكّ فيه)[53]، وما يهمّنا هنا أنّهم استشعروا معنى النكرة في لفظ الحقّ، ففسّروه بما يكافئ النكرة في الوظيفة النحوية، وهي الجملة. وهكذا يتبيّن لنا يقينا أنّه قد حدث في هذه الجملة إخبار عن معرف بما دونه تعريفا.

ومن هذا النوع من الجمل ما نجده في قوله تعالى: ﴿ فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر إنّ الله سيبطله إنّ الله لا يصلح عمل المفسدين ﴾[54]. الشاهد في هذه الآية قوله: (ما جئتم به السحر)، حيث أخبر عن الموصول (ما) بذي اللام (السحر)، ويراد بالاسم الموصول هنا العمل السحري الذي جاء به السحرة، والذي شاهده موسى وكلّ من كان حاضرا آنذاك، والجملة ذكرت على لسان موسى ــ عليه السلام ــ وموجّهة إلى السحرة، وهم أعرف الحاضرين بعملهم السحري، لذا يمكن القول أنّ مدلول الاسم الموصل هنا على درجة عالية من التعريف. أمّا بالنسبة للمعرّف بـــ(أل) (السحر)، فما قيل في لفظ الحق في المثال السابق يعاد فيه. والملفت للانتباه هنا أنّ عبد الله قرأ: (ما جئتم به سحر)، وقراء أبيّ: (ما أتيتم به سحر)، بتنكير السحر في القراءتين[55]. فكأنّهما استشعرا ضعف التعريف في الاسم الموصول، فأخبرا عنه بنكرة. وقرأ أبو عمرو بالمدّ والهمز (آلسحر) وحجّته "أنّه جعل (ما) استفهاما في موضع رفع بالابتداء، و(جئتم به) الخبر، ثمّ أبدل (السحر)من (ما) فلحقته ألف الاستفهام لأنّه بدل من استفهام، وحسن ليساوي البدل المبدل منه في الاستفهام، كما تقول: كم مالك، أعشرون أم ثلاثون؟".[56] فكأني

بأبي عمرو في هذه القراءة قد عدل عن قراءة جرت في شكلها التركيبي على غير ما يقتضيه الأصل في العربية ــ وهو الإخبار عن المعرفة بالأعرف منه ــ إلى قراءة جرت في تركيبها على النسق المألوف في العربية. وهو الإخبار عن المعرفة بالنكرة.

وكما أدرك القدماء قوّة التعريف في الضمير، أدركوا أيضا ضعف التعريف في الموصول، وهذا ما جعل الإخبار عنه يكون بالمفرد النكرة كما في قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا أشد حبا لله﴾[57]، أو بالجملة كما هو الحال في الأمثلة السابقة. ولو تكلّفنا تركيبا لغويا تتوالى فيه الموصولات، فإننا سنكون مضطرّين إلى مقابلة كلّ موصول بنكرة تكون خبرا له، ولا يمكن اعتبار الموصول المتأخّر خبرا لنضيره المتقدّم. يحدّثنا ابن السراج عن هذا التركيب المصنوع الخارج عن السليقة العربية فيقول: "دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم، وإنّما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم..." وذكر المثال التالي: (الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن)، وقال في إعراب هذا التركيب: تبتدئ بالموصول الأخير فتوفيه حقّه من الصلة والعائد والخبر، ثمّ الذي قبله، ثمّ الذي قبله. [58] كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الموصول المبتدأ	الصلـــة	الخبر
اللذان	أبواهما قاعدان لديها	كريمان
التي	اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان	عزيزة
الذي	التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده	حسن

وبعبارة أخرى نقول: إنّ هذا التركيب الذي توالت في بدايته ثلاثة أسماء موصولة (اللذان + التي + الذي) نجد في نهايته توالي ثلاث نكرات: (كريمان + عزيزة + حسن)، أمّا شبه الجملة (عنده)، فهي متعلّقة بـــ(عزيزة)، وكلّ نكرة هي

خبر لموصول من الموصولات السابقة، على النحو التالي: الموصول الأوّل خبره النكرة الأخيرة، والثاني خبره الثانية، والأخير خبره الأولى. كما هو مبيّن في الجدول. وعلى الرغم من وجود مبتدأ أوّل، وثان، وثالث، فالتركيب ليس جملة مركّبة، لانعدام جملة الخبر، لأنّ كلّ مبتدأ خبره مفرد نكرة. وإذا تأمّلنا الجدول وجدنا الجملة الموجودة في أعلاه وهي (اللذان أبوهما قاعدان لديها كريمان) هي صلة الموصول الثاني (التي). والجملة التي تحتها وهي: (التي اللذان أبوهما قاعدان لديها كريمان عزيزة)، صلة الموصول (الذي)، وفي أسفل الجدول تجد الجملة الأم التي أخبر فيها عن الموصول الذي بالنكرة (حسن)، وما بينهما صلة للموصول.

التراكيب الاسمية الإسنادية المركّبة، (الجملة الاسمية المركّبة): التراكيب الاسمية المركّبة هي التي تعدد الإسناد فيها مرّتين على الأقل، أي هي الجملة الاسمية التي فيها على الأقل مبتدأين وخبرين. المسند إليه (المبتدأ)، يأتي في الحالتين اسما مفردا، ونقصد بالمفرد هنا ما ليس مركّبا، أمّا المسند (الخبر)، فهو في الجملة الكبرى تركيب إسنادي، وفي الصغرى مفرد. مثل: (محمد أبوه مريض). المبتدأ (محمد) خبره جملة: (أبوه مريض). والمبتدأ (أبوه) خبره (مريض). ويمكن أن نسمّي هذا النوع من التراكيب، التركيب الاسمي الثنائي الإسناد.

وقد يتعدد الإسناد ثلاث مرّات، فيأتي المسند إليه في كلّ مرّة اسما مفردا، أمّا المسند إليه فيأتي مرّة اسما مفردا، ومرّة جملة بسيطة، ومرّة جملة مركّبة. مثل: (محمد أبوه غلامه مريض). والشكل الموالي يبيّن كلّ جملة وطرفي الإسناد فيها:

الأسماء ←	محمد	أبوه	غلامه	مريض
الجمـــل ↓	مبتدأ1	مبتدأ2	مبتدأ3	خبر المبتدأ3
الجملة الأولى ←	جملة بسيطة (خبر المبتدأ2)			
الجملة الثانية ←	جملة مركّبة وهي(خبر المبتدأ1)			
الجملة الثالثة ←	الجملة الأم: وهي جملة مركبة خبرها جملة مركّبة			

وفي قولك: (محمد أبوه غلامه أمّه مريضة)، تعدّد الإسناد أربع مرّات، وهكذا. وقد يسأل سائل فيقول: ما الحد الذي يتوقّف عنده تعدد الإسناد، والجواب: لا حدّ لتعدد الإسناد نظريا. ولكن هذا معناه أنّك قد تنطق بجملة لا نهاية لها، وهذا محال. لذا نجد أنفسنا مضطرين إلى اعتماد الواقع اللغوي، والبحث في الكلام العربي عن أقصى حد بلغه تعدد الإسناد، أي البحث عن أطول جملة مركّبة. فإذا اخترنا القرآن الكريم ــ باعتباره النموذج المثالي للتراكيب العربية ــ كمدوّنة لغوية، نبحث فيها عن الإجابة، فإننا نجد أنّ الجملة الاسمية الثلاثية الاسناد، هي أطول تركيب إسنادي. لذا سنكتفي في دراستنا بنمطين من الجمل الاسمية المركّبة، الجملة الاسمية المركبة الثنائية الاسناد، والجملة الاسمية المركبة الثلاثية الاسناد.

الجملة الاسمية المركبة الثنائية الإسناد: (الإخبار بالجملة البسيطة)

هذا النمط من التراكيب يمثّل أبسط أشكال الجملة الاسمية المركّبة، وهو يتكوّن عادة من ثلاثة أسماء، الأوّل منها هو المسند إليه في الجملة الكبرى، ويعرب مبتدأ

أوّل، أمّا الثاني والثالث فهما المبتدأ الثاني وخبره، وهما طرفا الإسناد في الجملة البسيطة، الواقعة خبرا للمبتدأ الأوّل.

من أمثلة هذا النمط في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وقهم السيّئات ومن تق السيّئات يومئذ فقد رخمته وذلك هو الفوز العظيم ﴾[59]. الشاهد في الآية قوله: ﴿وذلك هو الفوز العظيم﴾. اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ أوّل، وكون الضمير (هو) لا يأتي خبرا أبدا لأنّه أعرف المعارف جعل إعرابه مبتدأ ثانيا أمرا حتميا، و(الفوز) خبره، و(العظيم) صفة للفوز، والجملة خبر المبتدأ الأوّل. وهناك من يعتبر الضمير (هو) ضمير فصل وعماد لا محل له من الإعراب، و(الفوز) خبر المبتدأ (ذلك) ونحن نرجح الإعراب الأوّل لسببين: الأوّل: أنّه لا يمكن إدراج الاسم في التركيب اللغوي دون أن يكون له محلّ إعرابي، والضمائر أسماء. والثاني، أنّ الإخبار بالجملة أبلغ وآكد من الإخبار بالمفرد. لذلك تجدهم إذا أرادوا المبالغة في الوصف لإنشاء المدح أو الذّم، قطعوا الصفة عن الموصوف، وهذا القطع ينقلهم من الوصف بالمفرد، إلى الوصف بالجملة. من ذلك قطع صفتي الرحمن والرحيم عن موصوفهما في البسملة، وهو لفظ الجلالة المجرور، فإن كان القطع بالرفع فعلى تقدير ضمير، أي: (هو الرحمنُ الرحيمُ) برفع اللفظين على الخبرية. وإن كان القطع بالنصب فعلى إضمار الفعل الناصب (أعني، أو أقصد، أو أخصّ). ومهما كان القطع فهو انتقال من الوصف بالمفرد إلى الوصف بالجملة، لأنّ جملة القطع في محلّ جرّ صفة.

وهذا النمط التركيبي: (اسم إشارة + ضمير+ معرّف بأل) موجود بكثرة في القرآن الكريم. نذكر منه على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ أولئك هم الوارثون﴾[60] وقوله: ﴿ فأولئك هم المفلحون ﴾[61]، وقوله: ﴿ فأولئك هم العادونَ ﴾[62].

وفي قوله تعالى: ﴿ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم ﴾[63].
نجد النمط التركيبي التالي: (اسم موصول + اسم إشارة + مضاف إلى معرّف بـــ(أل)). الاسم الموصول مبتدأ أوّل، واسم الإشارة مبتدأ ثان لأنّه أعرف من سابقه، أمّا المضاف فهو خبر للمبتدأ الثاني، لأنّه أقل تعريفا منه. والجملة المكوّنة من المبتدأ الثاني وخبره (أولئك أصحاب الجحيم) خبر المبتدأ الأوّل.

يتّضح لنا مما سبق أنّ الإسناد ينعقد إذا كان الانتقال من المعرفة إلى ما دونه تعريفا، فإن كان الانتقال من المعرفة إلى الأعرف رفع الاسمان على الابتداء. كما نلاحظ أنّ النمط التركيبي مهما كان نوعه، فهو مختوم بمعرفة أقلّ تعريفا من سابقه، وهو المبتدأ الثاني، لتكوين الجملة البسيطة، التي تكون خبرا للمبتدأ الأوّل.

وقد ينوب المصدر المؤوّل عن المعرفة، لأنّه معرفة مثله، قال تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهنّ﴾[64]. والتقدير: (أولات الأحمال أجلهنّ وضع الحمل). المعرّف بالإضافة الأوّل (أولات الأحمال): مرفوع على الابتداء والمعرّف بالإضافة الثاني (أجلهنّ) أعرف منه لأنّه مضاف إلى أعرف المعارف وهو الضمير، لذا تعذّر أن يكون خبرا له، فلا مفرّ من رفعه على الابتداء ثانية والمصدر المؤوّل خبر له، والجملة خبر للمبتدأ الأوّل. ومن هذا النمط التركيبي في الشعر قول الشاعر:

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان[65].

الشاهد في لبيت قوله: (قومي ذرى المجد بانوها)، يتكوّن التركيب من ثلاثة معارف، كلّها معرّفة بالإضافة. الأوّل (قومي) مبتدأ أوّل، والثاني (ذرى المجد)مبتدأ ثان، والثالث (بانوها)خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للأوّل. لو تأمّلنا طرفي الإسناد في جملة الخبر (ذرى المجد بانوها)، لوجدنا المبتدأ (ذرى المجد) أعرف من الخبر (بانوها)، لأنّ المضاف في الأوّل، وهو لفظ (ذرى)جامد

والمضاف في الثاني، وهو لفظ (بان) مشتق، والجامد أعرف من المشتق، كما أنّ المشتق أنكر من الجامد، لأنّ المشتق يتضمّن معنى الفعل، والأفعال نكرات. ومن الشواهد الشعرية أيضا قول الشاعر:

بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد. [66]

الشاهد في البيت قوله: (وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد). (بناتنا) مبتدأ أوّل و(بنوهن) مبتدأ ثان، و(أبناء الرجال الأباعد) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأوّل. ولو تأمّلنا طرفي الإسناد في جملة الخبر لوجدنا المبتدأ أعرف من الخبر، لأنّ المبتدأ مضاف إلى الضمير والخبر مضاف إلى المعرّف بـــ(أل). أمّا الجملة المركّبة فالإسناد فيها وقع بين مفرد معرفة، وجملة، ومادامت الجمل نكرات، فقد وقع الإسناد بين معرفة ونكرة. ، وهذا هو الأصل.

التراكيب الإسنادية الثلاثية الإسناد: (الإخبار بالجملة المركّبة).

من أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ لكنّا هو الله ربّي ولا أشرك بربي أحدا ﴾[67]. الشاهد في الآية قوله: (لكنّا هو الله ربّي)، أصل التركيب: (لكن أنا هو الله ربّي)، يتكوّن من (لكن) وهي أداة استدراك غير عاملة لأنّها مخفّفة، وأربع معارف متتالية هي: (أنا + هو + الله + ربّي). وما دام الضمير لا يخبر به لأنّه أعرف المعارف، فالضمير(أنا) مبتدأ أوّل، و(هو) مبتدأ ثان، ولفظ الجلالة مبتدأ ثالث لأنّه أعرف المعارف، و(ربّي) خبر للمبتدأ الثالث، لأنّه أقل تعريفا منه وجملة(الله ربّي) خبر لمبتدأ الثاني (هو)، وجملة (هو الله ربّي) خبر لمبتدأ الأوّل(أنا). فالإخبار حدث في الجملة البسيطة عن المعرفة، بما دونه تعريفا. وفي غيرها قد أخبر عن المعرفة بالجملة. والجمل نكرات.

ومن الإخبار بالجملة المركّبة أيضا قوله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾[68]. والمخبر عنه بالجملة المركّبة هنا هو الاسم المبهم (من)

وسواء أكان هذا المبهم اسم شرط أو موصولا فهو مرفوع على الابتداء، لأنّ درجة تعريفهما واحدة، وكلّ منهما يزول إبهامه ويتحدّد معناه بما بعده، الموصول يزول إبهامه بصلته، واسم الشرط بجملة فعل الشرط. يقول النحاس في إعراب هذه الجملة: "(ومن لم يحكم بما أنزل الله) رفع بالابتداء وخبره (فؤلئك هم الكافرون)"[69]. وجملة الخبر تتكوّن من المبتدأ الثاني (أولئك)، والمبتدأ الثالث (هم) وخبره(الكافرون). وجملة(هم الكافرون) خبر أولئك. وهذا النمط التركيبي الذي يتكوّن من: ((المبهم + اسم الإشارة + الضمير + المعرّف بـــ(أل)))، تكرّر كثيرا في القرآن الكريم، منه قوله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فألئك هم الظالمون ﴾[70]. وقوله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فألئك هم الفاسقون ﴾[71]. وقوله: ﴿ من يكفر به فألئك هم الخاسرون﴾[72]. وقوله: ﴿ فمن ثقلت موازينه فؤلئك هم المفلحون﴾[73]. وقوله: ﴿ فمن ابتغى وراء ذلك فألئك هم العادون ﴾[74]. وقد ينوب عن الضمير المضاف إلى الضمير كما في قوله تعالى: ﴿ إنّ الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحيات الدنيا واطمأنّوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾[75]. يمتاز هذا التركيب بدخول إنّ عليه فالاسم الموصول (الذين) وقع في محل نصب اسما لأنّ، وخبره: (أولئك مأواهم النار).

ما يلاحظ على هذا النمط التركيبي: (المبهم ــ سواء أكان موصولا أو اسم شرط ــ + اسم الإشارة + الضمير أو المضاف إلى الضمير + المعرّف بأل)، له وجه إعرابي واحد، هو أنّ المبهم مرفوع على الابتداء، وما دام ما بعده (اسم الإشارة)أعرف منه، فهو لا يصلح خبرا له، لذا فهو مبتدأ ثان. والظاهرة نفسها تكرّر مع اسم الإشارة، لأنّه متبوع بضمير والضمير أعرف منه، لذا يعرب الضمير أو المضاف إلى الضمير مبتدأ ثالثا، وهذا المبتدأ الثالث متبوع بما دونه

تعريفا، وهو المعرّف بـــ(أل)، لذا صحّ أن يكون خبرا له. ثمّ نرجع من اليسار إلى اليمين، أي من نهاية التركيب إلى بدايته، لنعطي كلّ مبتدأ خبره، فنجعل الجملة البسيطة (الضمير أو المضاف إلى الضمير + المعرّف بـــأل) خبرا للمبتدأ الثاني(اسم الإشارة)، ثمّ نجعل الجملة المركّبة (اسم الإشارة وخبره) خبرا للمبهم الأوّل سواء أكان هذا المبهم اسم موصول أو اسم شرط. وما دامت الجمل نكرات أو في حكم النكرت، لأنّها تركيب مفيد، ولا نفيد بالمعلوم بل بالمجهول، فإنّ هذا التركيب الذي تكرر فيه الإسناد ثلاث مرّات، قد أُخبر فيه عن ثلاثة معارف، أُخبر عن المعرفتين الأوليين بنكرتين، وعن الثالثة بما دونها تعريفا، وضعف التعريف هذا هو الذي سوّغ حملها على النكرة.

نتائج البحث:

1 ــ إنّ العربية تقوم في تراكيبها ونحوها على منطق الفكر اللغوي الذي أودعه الله في ذهن البشر، فإذا كان الأصل في الخبر المفيد أن يكون بالمنكور عن المعروف، فهذا هو الأصل الذي تقوم عليه الجملة العربية، اسمية كانت أو فعلية وإذا كانت ثنائية التعريف والتنكير في الجملة الاسمية تبرز في المبتدأ المعرفة والخبر النكرة، فإنّ ثنائية الاسم والفعل في الجملة الفعلية، هي امتداد لها وجه من وجوهها. لأنّ الأفعال نكرات، وهي أنكر من الأسماء، لأنّها لا تقبل التعريف بخلاف الأسماء التي يعتريها التعريف والتنكير، فالفاعل في الجملة الفعلية يمثل التعريف ولو كان نكرة لأنّه يقبل التعريف، والفعل يمثّل التنكير.

2 ــ إنّ الخروج عن الأصل الذي يقتضيه قانون الإخبار، وهو الإخبار عن المعلوم بالمجهول، لم يترك في العربية سدى دون ضابط، بل هناك قواعد تحكم بناء التركيب اللغوي في هذه الحالة. فإذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف كان الخبر أقل تعريفا، وقلّة التعريف هذه هي التي اقتضت حمله على المنكور. أمّا إن

اشتركا في التنكير، فالمبتدأ أقل تنكيرا، وقلّة التنكير هذه هي التي اقتضت حمله على المعرفة، وما مسوّغات الابتداء بالنكرة التي نجدها في كتب النحو إلاّ وجه من وجوه التقليل من درجة تنكير المبتدأ النكرة.

3 ــ إنّ دراسة التراكيب اللغوية التي تبنى بالمعارف تتطلّب منّا دراسة المعرفة، وأنواعها، وترتيبها. وكذلك الأمر بالنسبة للنكرة في دراسة مسوّغات الابتداء بالنكرة. معنى هذا أنّ دراسة الجملة الاسمية بكلّ أنماطها يتطلّب منّا حتما التطرّق إلى المعرفة والنكرة بكلّ تفاصيلهما، لنتمكّن من إدراك العلاقات النحوية فيما بين الكلمات، وإبراز معاني النحو التي يحملها التركيب، وهذا هو الذي ينقص الدرس النحوي، لأنّ النحو يقدّم للمتعلّم في كلّ مراحل التعليم كمصطلحات (مبتدأ خبر، صفة، توكيد، بدل، حال.. .) مصحوبة بمجموعة من الشروط أو القواعد يكون التركيز على حفظها أكثر من لتركيز على فهمها، وتلك هي الطامّة الكبرى التي سببت صعوبة النحو والنفور من درسه.

4 ــ من أبرز النقاط السوداء التي أساءت إلى الدرس النحوي، اعتماد الأمثلة المصنوعة، التي تمتاز في غالبيتها بالتكلّف والركاكة الأسلوبية، وهي أشبه بالمصنوعات المقلّدة. لذا ينبغي الاعتماد في الدرس النحوي على الأمثلة القرآنية بالدرجة الأولى، لأنّ النحو العربي ولد في أحضان القرآن الكريم، والأشياء تكون في أحسن حالاتها وأفضلها إذا كانت في موطنها الأصلي، كما يُعتمد أيضا الأحاديث النبوية، والجيّد من كلام العرب شعرا كان أو نثرا.

قائمة المصادر والمراجع

ــ القرآن الكريم برواية حفص.

1- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت، 577هــ)، **أسرار العربية** تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دار الافاق

2 ــ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. (ت، 538 هــ)، **المفصل في صناعة الإعراب**. دار الكتب العلمية بيروت، 1420هــ 1999 م.

3 ــ الكشاف عن حقائق التنزيل ووجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر 1426ــ1427هــ، 2006م.

4ــ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت، 316 هــ) **الاصول في النحو**، ثلاثة أجزاء. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هــ، 1990م.

5ــ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت، 338هــ)، **إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، دار العاني، بغداد، 1979م

6ــ أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي، (ت. 437هــ 1045م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مجلّدان، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للراث بطنطا الطبعة الأولى، 1430هــ 2009م.

7 ــ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت، 761هــ)، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**. الطبعة الحادية عشر 1383هــ، 1963 م مطبعة السعادة مصر

8 ــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 4ج، الطبعة السادسة 1980، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

9ــ أحمد الصاوي المالكي، **حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين** 4ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط).

10ــ إسماعيل بن عمر بن كثير(ت، 774هــ)، **تفسير القرآن العظيم** مجلّدان، الطبعة الأولى، 1425هــ، 2005م، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

11ــ ابن عصفور، (ت. 669هــ)**شرح جمل الزجاجي**. قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فؤاد الشعار. إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1419هــ 1998م. 3 أجزاء.

12 ــ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت. 911هــ 1505م) الاشباه والنظائر في النحو، 4ج في مجلّدين، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1428هــ 2007م. أربعة أجزاء في مجلّدين

13ــ رضيّ الدين محمد بن الحسين الإستراباذي، (ت. 686هــ 1287م)، شرح كافية ابن الحاجب، 5ج، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب. الطبعة الأولى. 1419هــ 1998م. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 5 أجزاء.

14ــ عباس حسن، النحو الوافي، 4 أجزاء، دار المعارف الطبعة العاشرة، (د ط).

15ــ عبد القاهر الجرجاني، (ت. 471هــ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** صحح أصله الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق على حواشيه السيّد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1402هــ 1981م.

16ــ عبد المنعم عوض الجرجاوي، (ت. 1195هــ)، **شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تاريخ طبع.

17ــ عثمان محمد منصور، **المقتطف في النحو والصرف**، دار الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ت).

18ــ عمر بن ثابت الثمانيني، (ت. 443هـــ)، **الفوائد والقواعد**، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 1422هـــ 2002، 2003م.

19ــ قراديا قابوتشان، **نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي** ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر دمشق، 1980.

20ــ محمد سعيد اسبر، وبلال جنيدي، **الشامل (معجم في العلوم اللغة العربية ومصطلحاتها)**، الطبعة الثانية 1985 م، دار العودة، بيروت لبنان.

21ــ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت. 676هـــ)، **الأذكار من كلام سيّد الأبرار**، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، الطبعة الأولى، 1422هـــ 2001م.

22ــ مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، 3ج، الطبعة الثالثة عشر 1398هـــ 1978 م. المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، لبنان.

23ــ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، (ت. 705هـــ) **الطِّراز ــ المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 1423هـــ 2002م، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

24ــ يعيش بن علي يعيش، (ت. 643 هـــ)، **شرح المفصل للزمخشري**، 6ج قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1422هـــ 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهوامش:

1 ــ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت 438)، **المفصّل في صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ 1999م، ص: 242.

2 ــ الشيخ رضي الدين الاستراباذي، (ت 686 هـ، 1287م)، **شرح كافية ابن الحاجب** قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، 1419هـ 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، 128/2.

3 ــ مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، 3ج، (ط13، 1398هـ 1978م) المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، 149/1.

4 ــ محمد سعيد إسبر، وبلال جنيدي، **الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها)**، ط2، 1985م، دار العودة بيروت، لبنان، ص: 874.

5 ــ ينظر ابن السراج، (ت 316 هـ)، **الأصول في النحو**، 3 ج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط3، 1417هـ 1990م)، 149/1. فقد ذكر أنّ المعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنّى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهنّ، ولم يعرّفها.

6 ــ يعيش بن علي يعيش (643 هـ)، **شرح مفصّل الزمخشري**، 6ج، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، (ط1، 1422هـ 2001 م) دار الكتب العلمية، بيروت، 351/3.

7 ــ عمر بن ثابت الثمانيني، (ت 443)، **الفوائد والقواعد**، دراسة وتحقيق د/عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1422هـ 2002، 2003م)، ص: 394.

8 ــ سورة النور، من الآية 35.

9 ــ سورة المائدة، من الآية 3.

10 ــ ينظر إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت 774)، **تفسير القرآن العظيم**، 2ج، الطبعة الأولى، 1425هـ 2005م، مؤسسة الريّان، بيروت، 680/1.

11 ــ أنظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 351/3.

12 ــ ينظر ابن السراج، **الأصول في النحو**، 148/1. وابن يعيش، شرح المفصّل 80/3.

13 ــ ينظر جلال الدين السيوطي، (ت 911 هـ 1505م)، **الأشباه والنظائر في النحو** 4ج، في مجلدين، وضع حواشيع غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1428هـ 2007 م)، 54/1.

14 ــ ينظر قراديا قابوتشان، **نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي** ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر دمشق، 1980، ص 50، 51.

15 ــ ابن يعيش، شرح **مفصّل الزمخشري**، 349/3 ــ 350.

16 ــ المرجع السابق نفسه، 350/3 ــ 351.

17 ــ ابن عصفور (ت 669)، **شرح جمل الزجّاحي**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (ط1 1419هـ 1998م)، 238/2.

18 ــ ينظر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت 577)، **أسرار العربية** تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دار الآفاق، ص: 243.

19 ــ ينظر جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761)، **شرح قطر الندى وبل الصدى** (ط11، 1383هـ 1963م) مطبعة السعادة، مصر، ص: من 93 إلى 112.

20 ــ ينظر الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، (ت 705)، **الطّراز (المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)**، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، ط1 المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 8/2.

21 ــ ينظر عباس حسن **النحو الوافي**، 4ج، دار المعارف، ط10، 212/2.

22 ــ السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، 36/2.

23 ــ ابن عصفور، **شرح جمل الزجّاجي**، 238/2.

24 ــ سورة يوسف، الآية 14.

25 ــ ينظر رضي الدين الاستراباذي، **شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب** 312/1.

26 ــ سورة البقرة، الآية 2.

27 ــ ينظر الزمخشري، الكشاف، 110/1.

28 ــ ينظر قراديا قابوتشان، **نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي** ترجمة جعفر دك الباب، ص: 136.

29 ــ سورة الفاتحة، الآية الخيرة،

30 ــ الإمام النووي، **الأذكار من كلام سيّد الأبرار**، ص: 31.

31 ــ سورة آل عمران، من الآية 96.

32 ــ ينظر السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، 155/1.

33 ــ ينظر عبّس حسن، النحو الوافي، ج1/ص: 212. وعثمان محمد منصور، **المقتطف في النحو والصرف**، شركة شهاب، الجزائر، (د ت)، (دط)، ص: 27.

34 ــ ينظر ابن هشام، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ط11، مطبعة السعادة، مصر 1383هـ 1963م، ص: 118.

35 ــ سورة يوسف، الآية 90.

36 ــ سورة الحشر، من الآية 22.

37 ــ سورة محمد، من الآية 24.

38 ــ البيت من شواهد النحاة، ذكره الجرجاوي، في شرحه لشواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص: 37. واستشهد به ابن هشام في **أوضح المسالك إلى ألفية الإمام مالك** 145/1.

39 ــ سورة مريم، الآية 34.

40 ــ سورة هود، من الآية 59.

41 ــ سورة المعارج، من الآية 44.

42 ــ سورة البقرة، من الآية 16.

43 ــ سورة البقرة، من الآية 25.

44 ــ سورة يونس، الآية الأولى.

45 ــ سورة محمد، أوّل الآية الأخيرة.

46 ــ عبد القاهر الجرجاني، (ت 471 هـــ) **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، صحح له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ووقف على تصحيح طبعه وعلّق على حواشيه السيد محمد رشيد رضـــا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1402هـــ 1981م ص: 144.

47 ــ سورة الأنفال، الآية 2.

48 ــ سورة النور، الآية 62.

49 ــ سورة النور، من الآية 39.

50 ــ سورة النور، الآية 4.

51 ــ الآية الأولى من سورة الرعد.

52 ــ ينظر على سبيل المثال الزمخشري، (ت 538هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل ووجوه التأويل**، 4ج، دار الفكر للطباعة والنشر، 1426 ــ 1427هـ ــ 2006م، 348/2. وأحمد الصاوي، **حاشية العلامة أحمد الصاوي على تفسير الجلالين**، 4ج، 263/2.

53 ــ ينظر المرجع السابق للعلامة أحمد الصاوي.

54 ــ سورة يونس الآية 81.

55 ــ ينظر الزمخشري، الكشاف، 248/2.

56 ــ ينظر أبو محمد مكي بن أبي طالب، (ت 437هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا ط1، 1430 هـ ــ 2009 م، ص464/2.

57 ــ سورة البقرة، من الآية 165.

58 ــ ينظر الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، 114/3.. . 118.

59 ــ سورة يونس، الآية 9.

60 ــ سورة المومنون، الآية10.

61 ــ سورة الأعراف، من الآية 8.

62 ــ سورة المعارج، من الآية 31.

63 ــ سورة المائدة، الآية 10.

64 ــ سورة الطلاق، من الآية 4.

65 ــ الجرجاوي، **شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك**، ص: 31.

66 ــ البيت من شواهد النحاة، ذكره الجرجاوي، في شرحه لشواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص: 37. واستشهد به ابن هشام في أوضح المسالك، 145/1.

67 ــ سورة الكهف، الآية 38.

68 ــ سورة المائدة، من الآية 44.

69 ــ النحاس، **إعراب القرآن لنحاس**، 20/2.

70 ــ سورة المائدة، من الآية 45.

71 ــ سورة المائدة، من الآية 47

72 ــ سورة البقرة، من الآية 121.

73 ــ سورة الأعراف، من الآية 8.

74 ــ سورة المعارج، من الآية 31.

75 ــ سورة يونس، الآيتان 7، 8.